الاحتيال السيبراني

مخاطر التحول الرقمي، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار التسلح

فبراير ٢٠٢٦

نبذة

تُعدّ هذه الورقة جزءً من أعمال مجموعة العمل المالي (فاتف) القائمة لتقييم المخاطر الناتجة عن التحول الرقمي، ورفع مستوى الوعي بالتهديدات والمخاطر الناشئة وذات الأولوية العالية، والنظر في الحالات التي قد تتطلب اتخاذ إجراءات إضافية، وتقديم آفاق ونظرة مستقبلية حول المخاطر والاتجاهات الحالية والمحتملة المتعلقة بالاحتيال السيبراني. كما أنها تُشكّل جزءً من نهج مجموعة العمل المالي (فاتف) المرحلي تجاه التقنيات الحديثة لتحديد وشرح المخاطر ونقاط الضعف المستمرة المرتبطة بالاحتيال من منظور مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار التسلح.

تهدف هذه الورقة إلى رفع مستوى الوعي لدى الجهات المحلية، والمؤسسات المالية، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs)، والأعمال والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs)، وغيرهم من أصحاب المصلحة، فضلاً عن دعم تطوير استجابات تنظيمية وتشغيلية فعّالة ضمن الإطار العالمي لمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار التسلح. وتستكشف الورقة العلاقة بين جريمة الاحتيال السيبراني وبعض توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)، كما أنها تُبرز التزام المجموعة بتحفيز النقاش حول المواضيع الجديدة وتعزيز المشاركات المستقبلية حول هذه القضية المتصاعدة المتعلقة بالاحتيال السيبراني.

مقدمة

أصبح الاحتيال السيبراني أحد أكثر أشكال جرائم الكسب غير المشروعة انتشاراً وتدميراً على مستوى العالم، إذ يُولد تدفقات هائلة من العائدات غير المشروعة من خلال استغلال الضحايا في جميع أنحاء العالم. وقد ساهم الاعتماد السريع على التقنيات الإلكترونية خلال جائحة كوفيد-١٩ وبعد زوالها في تسريع وتيرة الاحتيال السيبراني من خلال تمكين تحويل الأموال بشكل أسرع، بالإضافة إلى تزايد تعقيد أساليب الهندسة الاجتماعية. وتستمر هذه التقنيات في إحداث تحولات جذرية في عدة أنظمة اقتصادية ومالية على مستوى العالم، محققةً فوائد جمة في الكفاءة والابتكار والشمول المالي. ومع تطور التقنيات؛ توسع نطاق عمليات الاحتيال السيبراني وزادت سرعته وأصبح أكثر تعقيداً بشكل كبير، ما أتاح للمجرمين العمل عبر الحدود، واستغلال المنصات الرقمية، وأنظمة الدفع الفوري، والتقنيات الحديثة.

الجزء الأول: التهديد المتصاعد للاحتيال السيبراني وتأثيره

الاحتيال بالأرقام: تهديد متزايد بسرعة

كجزء من أنشطة تقييم المخاطر المستمرة لمجموعة العمل المالي (فاتف)، يواصل المسؤولون في سلطات إنفاذ القانون، ووحدات التحريات المالية، والجهات التنظيمية، وخبراء آخرون في مجال التمويل غير المشروع مناقشة الاحتيال السيبراني مع تبادل الحالات العملية والبيانات التي توضح حجم الاحتيال السيبراني وطبيعته المتصاعدة في دولهم. وتُقدّم هذه المساهمات مجتمعةً صورةً قاتمةً عن كيفية تصاعد الاحتيال السيبراني وتكيّفه عبر المناطق.

نتج عن التقييم تصنيف ١٥٦ دولة - أي ما يعادل ٩٠٪ من الدول[١] التي شملها التقييم- للاحتيال السيبراني كأحد المخاطر الرئيسية لغسل الأموال لديها. ويتزايد معدل الاحتيال السيبراني، ففي سنغافورة وحدها، على سبيل المثال، ارتفع عدد قضايا الاحتيال السيبراني بنسبة ٦١٪ خلال عامين[٢]. كما يُمثّل الاحتيال السيبراني في المملكة المتحدة الآن أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الجرائم لديها. وتشير إحصاءات العديد من الدول إلى أن ما يصل إلى ١٥٪ من سكانها البالغين قد وقعوا ضحايا لمحاولات ناجحة للاحتيال السيبراني، مما يُؤكد انتشار هذه التهديدات وسرعة تزايدها. وعلى الرغم من صعوبة تقدير إجمالي خسائر الاحتيال السيبراني التي تُلحق بالأفراد والشركات والممتلكات العامة، فإنها تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات سنوياً في الولايات المتحدة وحدها.

العوامل المُمكّنة للاحتيال السيبراني

شكّل تطور التقنيات تقدماً اقتصادياً واجتماعياً، إلا أن هذا التطور أدى إلى ظهور عوامل تمكّن من الاحتيال السيبراني، مما خفض من عوائق الدخول إلى السوق، ووسّع نطاق الوصول، ومكّن المحتالين من توسيع عملياتهم. وقد توسّعت العديد من الخدمات المالية وغير المالية بسرعة إلى البيئة الإلكترونية خلال جائحة كوفيد-١٩.

كما ورد في التقرير المشترك بين مجموعة العمل المالي (فاتف)، ومجموعة إيغمونت، والإنتربول حول التدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عن الاحتيال السيبراني لعام ٢٠٢٣ بأن الجرائم مثل الاحتيال السيبراني تشهد نمواً متسارعاً مدفوعةً بتقنيات ناشئة كالذكاء الاصطناعي وتقنية التزييف العميق المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وتُمكّن هذه التقنيات المجرمين من استخدام رسائل البريد الإلكتروني التصيدية، والمواقع الإلكترونية المزيفة، والإعلانات على وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات المراسلة، وغيرها من الوسائل الإلكترونية لارتكاب عمليات احتيال عن بُعد وعلى نطاق واسع.

ساهمت تطورات البنية التحتية المالية أيضاً في تفاقم الصعوبات التي تواجه مكافحة الاحتيال. كما يتيح الاستخدام المتزايد للأصول الافتراضية وقنوات الدفع الفوري والعابرة للحدود التي تفتقر إلى تدابير وقائية كافية تحويل العائدات قبل اكتشافها أو التدخل في إيقافها، ما لم تتمكن الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال والجهات ذات الاختصاص من اكتشافها والتدخل في إيقافها خلال فترة زمنية قصيرة جداً.

تتفاقم هذه الأساليب العابرة للحدود نتيجةً للتحديات التي تواجه عمليات تبادل المعلومات والتعاون الدولي، إذ يتعين على الجهات ذات الاختصاص والجهات المعنية في القطاع الخاص العمل ضمن قيود نظامية وإجرائية وقضائية أثناء الوقت الفعلي لتصرف المجرمين. فعلى سبيل المثال، يتزايد طلب المجرمين الدفع مباشرةً بالأصول الافتراضية، أو تحويل عائداتهم النقدية بسرعة إلى أصول افتراضية للتهرب من الاسترداد، في حين أن عملية التتبع تستغرق وقتاً وتتطلب مواردا.

وفي كثير من الحالات، تُنفذ جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود عمليات الاحتيال السيبراني واسعة النطاق وتسهل طُرق ارتكابها، وتُدار عبر "مراكز مكافحة الاحتيال" مخصصة (أو مجمعات). غالباً ما تكون هذه المراكز جزءاً لا يتجزأ من أنظمة إجرامية أوسع، وتتداخل مع أنشطة غير مشروعة أخرى مثل خدمات غسل الأموال الاحترافية، والاتجار بالبشر وما

---

[١] ١٧٦ دولة نُشرت بياناتها وخضعت للمراجعة وقت إجراء التحليل في يونيو ٢٠٢٥.

[٢] ملخص التقرير السنوي لسنغافورة حول الاحتيال والجرائم الإلكترونية لعام ٢٠٢٤.

يرتبط به من انتهاكات لحقوق الإنسان، وترويج المخدرات، وغيرها من الجرائم الخطيرة[٣].

تلاحظ الدول أن عدداً متزايداً من مخططات الاحتيال السيبراني تدمج آليات غسل الأموال منذ البداية، معتمداً على حسابات بأسماء مستعارة، وشبكات نقل الأموال، وتجارة حسابات البنوك والصرافة، والحوالات السريعة للأموال عبر منصات التقنية المالية (Fintech)، مما يُطمس الخطوط الفاصلة بين الاحتيال، والخدمات المالية غير القانونية، وغسل الأموال.

[٣] المصدر: اتخذت كُل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أكبر إجراء على الإطلاق لاستهداف شبكات جرائم الاحتيال السيبراني في جنوب شرق آسيا | وزارة الخزانة الأمريكية.

الجزء الثاني: الاستفادة من معايير مجموعة العمل المالي (فاتف) لمكافحة الاحتيال السيبراني

مكافحة مجموعة العمل المالي (فاتف) للاحتيال السيبراني

منذ أن نُشر تقرير مجموعة العمل المالي (فاتف) بشأن التدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عن الاحتيال السيبراني في عام ٢٠٢٣، دق ناقوس الخطر بشأن النمو الهائل لهذا النوع من الاحتيال في السنوات الأخيرة، وتزايد حجم عمليات الاحتيال المبلغ عنها واتسع نطاق انتشارها. وفي إطار جهودها لمكافحة هذا الانتشار، اتخذت مجموعة العمل المالي (فاتف) إجراءات هامة لمساعدة الدول على مكافحة هذا الاحتيال بفعالية أكبر.

خلال السنوات القليلة الماضية، اتخذت مجموعة العمل المالي (فاتف) الخطوات التالية التي قد تساعد الدول والمؤسسات المالية على تتبع ومنع توليد عائدات من الاحتيال السيبراني وتحويلها.

الشفافية في المدفوعات

كما تواصل مجموعة العمل المالي (فاتف) جهودها للتعامل مع البنية التحتية المتطورة لغسل الأموال، مثل المعاملات من نظير إلى نظير والتمويل اللامركزي، من خلال تحسين الشفافية في المدفوعات، وهو أمر بالغ الأهمية لتحسين إمكانية تتبع عائدات الاحتيال السيبراني (أي من خلال آليات "تأكيد المستفيد") والحد من قدرة المجرمين على تحويل الأموال بشكل مجهول أو من خلال وسطاء غير خاضعين للتنظيم.

ومن المهم أن تلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبين القطاعين الخاص والخاص، وبين القطاعين العام والعام دوراً حاسماً، مما يتيح تبادل المعلومات في الوقت المناسب، وتطوير التصنيفات، والكشف المبكر عن أنماط الاحتيال الناشئة، والاستجابة السريعة لتهديدات المتطورة لغسل الأموال.

تحسينات معايير استرداد الأصول

خلال العقد الماضي، أعطت مجموعة العمل المالي (فاتف) الأولوية لتعزيز أطر استرداد الأصول على مستوى العالم، مدركة أهميتها في تعطيل الجريمة التي تحركها دوافع الربح وتعويض ضحايا الاحتيال[٤].

تُلزم معايير مجموعة العمل المالي (فاتف) المُعدّلة الدول بإنشاء آليات سريعة لتعليق وتجميد المدفوعات لمنع تحويل عائدات الاحتيال السيبراني إلى الخارج. كما تُلزمها بأنظمة مصادرة لا تعتمد على الإدانة، وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التنسيق غير الرسمي بشكل أسرع وأكثر فعالية.

تعمل هذه التدابير مجتمعة على تعزيز قدرة الدول على اكتشاف وتعطيل واسترداد عائدات الاحتيال والجرائم المالية الأخرى.

تنظيم الأصول الافتراضية

مع تزايد اعتماد طرق الدفع الرقمية والسريعة التي وفرت فرصاً أكبر للمحتالين لاستغلال المستهلكين، كما أثبتت عملية المسح البيئي التي تجريها مجموعة العمل المالي (فاتف) لتحديد المخاطر الناشئة أهميتها.

في عام ٢٠١٩، وضعت مجموعة العمل المالي (فاتف) معايير عالمية بشأن الأصول الافتراضية ونشرت دليل إرشادي لتنظيم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs) بضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك متطلبات تحديد هوية العملاء وتتبع المعاملات لضمان اتساق المعلومات المطلوبة في رسائل الدفع.

ومنذ ذلك الحين، ركّزت مجموعة العمل المالي (فاتف) على تنفيذ الدول لهذه المتطلبات، لا سيما في تلك الدول التي تمتلك قطاعات مقدمي خدمات الأصول الافتراضية ذات الأهمية المادية، وذلك جزئياً للحد من فرصة استخدام الأصول الافتراضية في الاحتيال السيبراني، وضمان معالجة مثل هذه الانتهاكات من خلال تطبيق إجراءات العدالة الجنائية في مثل هذه الحالات.

---

[٤] للاطلاع على الأدلة الإرشادية لعام ٢٠٢٥ بشأن استرداد الأصول، يُرجى زيارة الرابط التالي : https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/asset-recovery-guidance-best-practices-٢٠٢٥.html

مع استغلال المجرمين للثغرات والاختلافات في تطبيق الدول لمعايير مجموعة العمل المالي (فاتف)، ستؤكد مجموعة العمل المالي على تسريع الالتزام العالمي لضمان قيام الدول بالتخفيف من هذه المخاطر بشكل مناسب.

الكشف عن المستفيد الحقيقي

يستخدم المحتالون المحترفون شركات وهمية لإخفاء عائداتهم وممتلكاتهم الإجرامية. وتُعدّ مجموعة العمل المالي (فاتف) الجهة الرائدة عالمياً في ضمان تطبيق الدول للمعايير الدولية المتعلقة بالمستفيد الحقيقي لهذه الأنواع من الهياكل القانونية.

في مارس ٢٠٢٢، قامت مجموعة العمل المالي (فاتف) بمراجعة معاييرها المتعلقة بالمستفيد الحقيقي لتطلب من الدول اتباع نهج قائم على المخاطر ومتعدد الجوانب لجمع واستخدام معلومات المستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتباريين.

الشراكات المحلية والدولية

نشأت آليات التنسيق والتعاون الوطنية بسبب الحاجة المّاسة إلى تبادل المعلومات بسرعة أكبر، والعمل بين القطاعين العام والخاص لتحقيق هدف مشترك، والتصدي لعمليات الاحتيال السيبراني المنتشرة. وتتشارك المراكز الوطنية لمكافحة الاحتيال في العديد من الخصائص والصلاحيات والأقسام مع مراكز/أنظمة التنسيق الوطنية لمكافحة غسل الأموال.

إلى جانب التنسيق الوطني، أبدت الجهات الوطنية استعدادها للتعاون مع الشركاء الدوليين لتحديد هوية مرتكبي عمليات الاحتيال في الخارج، فضلاً عن تتبع واسترداد عائدات الجريمة. ويمكن للتعاون الفعال بين الوكالات عبر الحدود أن يعزز بشكل كبير من كشف شبكات الاحتيال والنصب العابرة للحدود الوطنية، وتعطيلها، والتحقيق فيها.

توظيف التقنية المتقدمة

نظراً للحجم الهائل لعمليات الاحتيال، فإن العمليات اليدوية لا تُعدّ دائماً مناسبة للتعامل مع حجم وتعقيد البيئة الحالية. ولذلك، تستثمر الدول أيضاً في حلول تعتمد على التقنية لمواجهة الاحتيال السيبراني.

طبّقت بعض وحدات التحريات المالية والبنوك نماذج التعلم الآلي على مجموعات من بيانات المعاملات للكشف عن الحالات الشاذة المرتبطة بالاحتيال وغيره من أشكال الجرائم المالية. بينما قامت جهات أخرى ببناء أنظمة لتقييم مخاطر المدفوعات (يُحدد فيها المدفوعات عالية المخاطر في الوقت الفعلي بناءً على خصائص تتطابق مع أنماط الاحتيال المعروفة).

التغييرات الأخيرة التي أدخلتها مجموعة العمل المالي (فاتف) على متطلبات شفافية المدفوعات تشجع على التحقق من مكافحة الاحتيال في عمليات الدفع.

الخلاصة

اتسع نطاق الاحتيال السيبراني وازداد حجمه، حتى بات يمسّ تقريباً كل شخص على وجه الأرض. وإدراكاً لهذه التهديدات المتطورة، التزمت مجموعة العمل المالي (فاتف) بالتركيز على مكافحة الاحتيال خلال السنوات القليلة المقبلة. ويشمل ذلك مواصلة تحليل التطورات الناشئة، مثل ظهور مراكز مكافحة الاحتيال وانتشار هذه المراكز في جميع أنحاء العالم، وتحديد التدابير اللازمة لتعزيز قدرات الدول على الاستجابة لانتشار هذا الاحتيال من خلال تفعيل أدوات مجموعة العمل المالي (فاتف).

كما تستمر مجموعة العمل المالي(فاتف) في دعم استجابة عالمية قوية ومتناسقة لمكافحة الاحتيال السيبراني. ومن خلال الشبكة العالمية، تطبق أكثر من ٢٠٠ دولة أدوات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تمنع وصول الأموال إلى أيدي المحتالين، وتستردها في حال وصولها لهم.

إن الاستمرار في مواجهة تحديات الاحتيال السيبراني اليوم يتطلب التزاماً دولياً مستداماً. وتلعب مجموعة العمل المالي (فاتف) دوراً حيوياً في دعم تطبيق أقوى المعايير العالمية التي ستعزز الجهود الدولية لمكافحة الاحتيال، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي واستعادة الأصول، ومشاركة المعلومات بسرعة مع الشركاء الوطنيين والدوليين، والاستمرار في التكيف مع بيئة مخاطر الاحتيال السيبراني المتغيرة، وتعزيز عزمنا وإجراءاتنا الجماعية.